الأمم المتحدة، من اعتماد خطة للتنمية من أجل السلام إلى تطوير شراكة عالمية لصالح التنمية

د/ عبد القادر ناصري - **جامعة الجزائر**

ملخص:

تتناول هذه الدراسة تحليل المسار الذي اتبعته منظمة الأمم المتحدة، و تصوراتها حول مختلف الخطط والأهداف الإنمائية المتعاقبة المسطرة من أجهزتها الرئيسية، من أجل معالجة مسألة التنمية في الدول المتخلفة، وتقييم درجة نجاحها أو فشلها.

و ذلك منذ اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لخطة التنمية من أجل السلام عام 1994 إلى إقرار شراكة عالمية لصالح التنمية في إطار أهداف الألفية الجديدة.

Résumé :

Cette étude évoque l’analyse des processus poursuivi par l’ONU, et ses optiques sur les différents plans et objectifs consacrés par ces organes principales, dans le but du traitement de la question du développement dans les pays sous développés. Et l’évaluation du degré de leur réussite ou échec.

Ce processus sera évaluer depuis l’adoption de l’assemblée générale des Nations Unies du plan de développement pour la paix en 1994 jusqu’à la mise en place d’un partenariat mondial pour le développement dans le cadre des objectifs du millénaire.

مقدمة:

بدأت قضايا التنمية و مشاكل التخلف في الدول النامية و البلدان الأقل تقدما تحتل مكانة الصدارة في إهتمامات الأمم المتحدة مع بداية إستقلال هذه الدول إبتداءا من النصف الثاني للقرن الماضي، فقد وجدت هذه المنظمة الدولية نفسها أمام تحدي حقيقي هو كيفية البحث عن الطرق والآليات المناسبة لمساعدة هذه الدول على التصدي لظاهرتي الفقر والتخلف وتطوير قدراتها لتلتحق بركب التطور الذي تشهده الدول المتقدمة أو على الأقل لتتجاوز محنة تخلفها[1].

ولتجسيد هذا التحدي على أرض الواقع و مطابقته مع المتطلبات الجديدة التي يشهدها المجتمع الدولي في بداية القرن الحالي، حاولت هذه المنظمة العالمية إحتواء الصراعات و الخلافات القائمة في مختلف بقاع العالم و تسويتها عن طريق تدابير وقائية ترجمت في الميدان كحفظ السلام العالمي. ولذلك إهتمت أكثر بالأسس التي يقوم عليها هذا الشرط (السلام) الحيوي في حياة المجتمع الدولي، ولاسيما ما يقع في إطار التنمية الإقتصادية والإجتماعية الموجهة لصالح الدول المتخلفة[2].

قد أثبت الواقع الدولي أنه لا يكفي على الأمم المتحدة لمواجهة عوائق التنمية ومشاكل التخلف، و الآثار التي تترتب عنهما في الدول النامية و البلدان الأقل تقدما أن تتخذ خطوات و تدابير معينة لتحل هذه العوائق و المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي غالبا ما تساهم في تنمية التخلف عند شعوب هذه الدول في مراحل معينة من الزمن، و إنما يستوجب أن تحيط هذه الخطوات و الإجراءات المتخذة من هذه المنظمة بتصور شامل يتسم بالوضوح و بعد النظر و تجسيد الإستمرارية في التنفيذ، حتى يمكن القول أن هذه المنظمة إعتمدت فعليا خطط أو إستراتيجيات تحدد فيها الأهداف الإنمائية المبرمجة في خططها و إستراتيجياتها من أجل مساعدة الدول المتخلفة من جهة، و تحقيق سبل التعاون الدولي من أجل التنمية من جهة أخرى[3].

و إنطلاقا من هذا التصور الذي يقوم على نظرة كيف يجب أن تكون الأمور و ليس على ما هي عليه الأمور في الوقت الحالي يصبح هذا الموضوع يستحق أن ينال قسط من الإهتمام من طرف الباحثين في مجال القانون الدولي للتنمية و البحث عن مدى قدرة الأمم المتحدة، عبر مراحل متفاوتة من الزمن مليئة بالصعاب والأزمات السياسية و الإقتصادية الدولية، على الإهتمام بقضايا التنمية وإعطاءها المكانة التي تستحقها في سياق السلام العالمي من أجل أمن و رفاهية شعوب العالم، و ذلك إنطلاقا من تصور ثاني و هو أن التنمية والسلام العالمي يعتبران وجهان لعملة واحدة، فإذا توفر للتنمية المناخ الإقتصادي و

السياسي و المالي الملائم في الدول النامية و البلدان الأقل تقدما فسوف يستتب من دون شك الأمن و السلام العالمي، و إذا دعم السلام العالمي فسوف تزداد فرص التنمية والتعاون والمشاركة العالمية من أجل تحقيقها.

وبهذا تتجلى لنا إشكالية مقالنا و هي:

هل أصابت الأمم المتحدة في التصور الذي إنتهجته عبر مختلف الخطط الإنمائية المتعاقبة (خطة للتنمية، اهداف الألفية للتنمية) حول وضع أهداف محددة للتنمية و آليات مرافقة لها تتماشى مع المتغيرات الدولية الجديدة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية و مناقشتها يقتضي منّا الأمر التطرق إلى بعض التساؤلات المتفرعة عنها و هي:

- هل يمكن إعتبار أن الأمم المتحدة غيرت بوصلتها من الإتجاه الوقائي الذي ينادي بفكرة التنمية كأساس للسلام العالمي إلى الإتجاه التضامني الذي يعتبر التنمية العنصر الرئيسي لإقامة شراكة عالمية من أجل التعاون لصالح التنمية.
- و هل خطة التنمية و الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة من أجل تطوير المشاركة العالمية لصالح التنمية التي اعتمدتهما الأمم المتحدة عبر مراحل زمنية معينة اتسمت بتحقيق التضامن النظري الخالي من أي خطوات ملموسة في الواقع و بعيدة عن أي إعتبارات و مصالح ضيقة لبعض الدول الأعضاء أم أن مضمون حصيلة هذه الخطوات إيجابية و ناجحة؟
- و هل هناك تطور إيجابي و منفتح لخطوات هذه المنظمة على مختلف المستجدات و المتغيرات الدولية المرتبطة بالتنمية و العناصر الفاعلة فيها.

كل هذه التساؤلات سوف نحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث الذي ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين، نتعرض في المبحث الأول إلى معالم خطة الأمم المتحدة للتنمية من أجل السلام، ثم نبين في المبحث الثاني دور المشاركة العالمية في تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

وعليه تكون الخطة المتبعة في هذا المقال كمايلي:

المبحث الأول: معالم خطة الأمم المتحدة للتنمية من أجل السلام.
المطلب الأول: جهود الأمم المتحدة في تحقيق خطة التنمية و أثرها على الدول المتخلفة.
المطلب الثاني: تقييم مضمون خطة التنمية.
المبحث الثاني: دور المشاركة العالمية في تحقيق أهداف الألفية للتنمية.
المطلب الأول: إقرار برنامج عمل لتطوير المشاركة العالمية من أجل التنمية.
المطلب الثاني: تقييم غايات المشاركة العالمية ضمن أهداف الألفية.
الخاتمة.

المبحث الأول: معالم خطة الأمم المتحدة للتنمية من أجل السلام:

تشهد الأمم المتحدة ظروف صعبة في الوقت الحاضر، كما شهدتها في مرحلة إنشائها، أين عرفت مرحلة حرب و صراعات دولية معقدة، مما جعلها تهتم أكثر بمسألة السلم و الأمن الدوليين أكثر من مجال التنمية[4]. الأمر الذي دفع بالمنظمة إلى صياغة خطة للتنمية من أجل السلام ترتكز على منح مكانة بارزة و أولويات محددة لقضايا التنمية في سياق السلام.

و مع مرور الوقت و بداية بروز الدول النامية على الساحة الدولية بعد حصولها على إستقلالها، و مطالبتها بالسيادة الإقتصادية بعد أن إنتزعت السيادة السياسية بتقرير مصيرها السياسي، أصبحت عملية السلام العالمي[5] و قضية التنمية يعتبران عاملين متلازمين لا يمكن إنفصالهما عن البعض، فكلاهما قد يكون سبب للآخر و يؤثر فيه[6]، و إنطلاقا من هذا التصور أصبحت مسألة تحقيق التنمية شرط أساسي لدوام السلام، و السلام قاعدة جوهرية للنهوض بالتنمية.

و يبدو أن الأمم المتحدة حاولت مجددا تحقيق هذه المعادلة الصعبة و الضرورية في آن واحد، بحيث شرعت عن طريق جمعيتها العامة في صياغة "خطة للتنمية" من أجل السلام العالمي في بداية التسعينات للقرن الماضي تربط ما بين عناصر جوهرية تشكل الركيزة الأساسية لإستمرار المنظمة والتقليل من بؤر التوتر و الحد من تخلف التنمية في غالبية دول الأمم المتحدة، و هي عملية السلام وقضايا التنمية و العمل الإنساني[7].

و قد طرحت لأول مرة مسألة وضع خطة للتنمية من أجل السلام للمناقشة أمام الجمعية العامة في شهر ماي 1994[8]. سنحاول إبرازها و تحليل الآثار المترتبة عنها على المستوى الدولي.

المطلب الأول: جهود الأمم المتحدة في تحقيق خطة التنمية وأثرها على الدول المتخلفة:

تقدم الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي عام 1994 بتقرير مفصل حول ضرورة إستجابة المجموعة الدولية للتغيير الحاصل في العالم، وتصرفات المنظومة الدولية إزاء الصور الجديدة من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية التي يواجهها عامة، والأمم المتحدة بصفة خاصة، وذلك لما تتلقاه من طلبات وما تواجهه من تحديات في المجالات الإقتصادية والإجتماعية[9]. وإستنادا لهذا التقرير قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد جلسات إستماع قدمت فيها الدول المشاركة والخبراء الدوليين مجموعة من

البيانات والتقارير أظهرت واقع التنمية في الدول الأعضاء في المنظمة ودرجة تقهقرها في غالبية هذه الدول، مقارنة بعملية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين التي أخذت معظم إنشغالات المنظمة.

وخلال انعقاد الدورة التاسعة و الأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر نوفمبر 1994 قدم الأمين العام الأممي إلى الجمعية العامة تقرير مفصل يتضمن مجموعة من التوصيات[10] تهدف إلى إعطاء دفعة حقيقية لتوافق الآراء بين الدول الأعضاء بشأن أولوية التنمية على مجالات القانون الدولي الأخرى[11] وربطها بعملية السلام العالمي. وقد تمحورت نتائج هذا التقرير في أربع توصيات رئيسية بشأن "خطة التنمية" وهي:

1- ينبغي التسليم بأن التنمية هي أول المهام و أبعدها أثرا على حياة البشرية في زمننا هذا.

2- رغم الإعتراف بوجود مسألة التنمية دوليا بأبعادها المتعددة في سياق السلام وارتباطها بحماية البيئة و حقوق الإنسان(الحق في التنمية)، فهي في جوهرها يجب أن تقضي إلى زيادة رفاه الإنسان و القضاء على الفقر وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لجميع الأفراد على نحو يدوم و يكون مثمرا جيلا عد جيل (وهذا ما يصطلح عليه حاليا في القانون الدولي "بالتنمية المستديمة").

3- ينبغي أن يتجلى هذا التصور لمفهوم التنمية و أبعادها في إطار جديد للتعاون الدولي الإقتصادي والإجتماعي يقوم على أساس مراعاة الفوارق بين الدول و خصوصياتها.

4- ينبغي أن يكون للأمم المتحدة و خططها و إستراتيجيتها الإنمائية ومؤسساتها المالية المهتمة بمجال التنمية دور محدد المعالم و الأهداف ، ونشاط مميزا اتجاه الدول النامية و البلدان الأقل تقدما[12].

و بعد جولات متعددة من النقاش أسفرت الدورة 49 للجمعية العامة عن مجموعة من التوصيات تقضي بإعدادة خطة لعملية التنمية الدولية و ربطها بعملية السلام العالمي، حيث ارتكزت المعالم الكبرى لهذه الخطة على مسألة إعطاء أولوية لقضايا التنمية و أبعادها في سياق السلام من خلال تعزيز إحترام حقوق الإنسان و توفير المساعدات الاقتصادية والإنسانية لتلبية الحاجيات الضرورية لشعوب الدول المتخلفة ، وأكدت هذه التوصيات على ضرورة زيادة التمويل الدولي لبرامج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للوصول إلى حالة الإستقرار و الأمن الداخلي و الدولي[13].

والمثير للإنتباه أن التقرير الذي عرضه الأمين العام للأمم المتحدة " لرس بطرس غالي" تضمن عدة حقائق و مشاكل واجهتها المنظومة الدولية ولازالت تتخبط فيها بخصوص قضايا التنمية والتخلف، ولذلك اعتبرت الإقتراحات التي تقدم بها بمثابة محاولة من هذا المسؤول الأممي لمصارحة كافة الدول الأعضاء سواء كانت متقدمة أو متخلفة بواقع التنمية في العالم، وكشف مراكز ضعف المنظمة من الجانب التنظيمي والنقائص التي تعاني منها في مجال المساعدات الاقتصادية و المالية والمعونة الفنية لصالح التنمية(14).

ولعل الدافع الذي شجع الأمين العام الأممي على إقتراح هذه الخطة للتنمية في غطار إعلان الألفية الجديدة على أعضاء الجمعية العامة في نهاية القرن الماضي، هو الموقف الإيجابي للدول الصناعية الكبرى ورغبتها في إعادة النظر في طريقة المساعدات الإقتصادية والمعونة الفنية لصالح التنمية في في ظل الأمم المتحدة. وما يؤكد ذلك هو رغبة و إستعداد الدول الصناعية الكبرى السبعة في مناسبات كثيرة للعمل مع الدول النامية و البلدان الأقل تقدما وكل العناصر والكيانات الفاعلة في تطوير حقل التنمية وعلى رأسها المنظمات غير الحكومية، وذلك تحت لواء الأمم المتحدة.

وبذلك أصبحت هذه الدول الصناعية الكبرى تبحث عن نهج جديد لمعالجة قضايا التنمية والتخلف في دول العالم، و ذلك عن طريق إعادة بناء سبل التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي على أساس متين يرتكز عليه عنصر الأمن والسلام العالمي.

المطلب الثاني: تقييم مضمون خطة التنمية:

لا يمكن لأي خطة إنمائية تسطرها الأمم المتحدة أن تنجح دون تحديد آليات محددة لها وأهداف واضحة المعالم تحدد طريقة تنفيذها و النتائج التي تصبو إلى تحقيقها، و هذا ما لمسناه عند قراءاتنا لإقتراحات الأمين العام الأممي في خطة التنمية المصادق عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1994. بحيث تضمنت هذه الخطة خمسة أهداف رئيسية ترتبط بهيكلة و أسلوب عمل المنظمة(15) من أجل الوصول إلى نتائج واقعية و ملموسة. و هذه الأهداف هي:

1- إعادة النظر في توزيع الموارد البشرية في مختلف الأجهزة و البرامج التابعة للأمم المتحدة المكلفة بالتنمية، و تحديد المسؤوليات بصفة دقيقة و ناجعة لمسؤولي هذه الأجهزة و البرامج.

2- تحديد الأولويات الإستراتيجية لبرامج المنظمة الموجهة لمجال التعاون الدولي من أجل التنمية، وذلك بتقييم درجة الأداء لمديري البرامج الإنمائية ودرجة مسؤولياتهم في تحقيق الأولويات الإستراتيجية لهذه الخطة.

3- تحديد الإحتياجات و إتخاذ القرارات المناسبة بشأن قضايا التنمية في المكان المناسب و في الوقت المناسب و توجيهها إلى الجهة التي تستحقها، و ذلك من خلال توظيف محكم للمعطيات و المعلومات الخاصة بظروف و حاجيات البلد المعني بالمساعدات.

4- الإستعمال الأفضل للتكنولوجيات والأدوات الحديثة التي تساعد الأجهزة والبرامج المهتمة بالتنمية في الأمم المتحدة على تحديد الاستراتجيات والأولويات الخاصة بقضايا بالتنمية في الدول المحتاجة لها.

5- ترشيد نفقات المنظمة و إدارة أفضل لهياكلها و أجهزتها المهتمة بمجال المساعدات من أجل التنمية لتحسين نوعية الخدمة و المعونة الفنية الموجهة للدول الأعضاء فيها.

و نستخلص من هذه الأهداف أن "خطة التنمية" المعلن عنها في أواخر القرن الماضي إرتكزت على الإصلاح الهيكلي و الوظيفي للمنظمة وإعادة النظر في طريقة عمل مختلف الهياكل و البرامج المهتمة بالتنمية لتصبح أكثر نجاعة[16]. و إذا حللنا معالم هذه الخطة نجد أن مضمونها لا يقتصر إلاّ على مسألة تطوير التنمية بغاية الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، بل يتجاوزها إلى إعتماد جوانب أخرى متعددة الأبعاد، منها ما هو مرتبط بالمجالات الإنسانية كالحق في التنمية و حماية البيئة (التنمية المستديمة) و عمليات أخرى حديثة كتحويل التكنولوجيات.

و ما يميز أيضا هذه الخطة المنتهجة من الأمم المتحدة هو إقامتها لنظام قياس الأداء في تنفيذ الأولويات الإستراتيجية في مجال التنمية، يسأل به مديرو البرامج عند انجاز هذه الأولويات في مساعدة الدول النامية و البلدان الأقل تقدما، و بذلك أصبح يتميز هذا النظام بزيادة توضيح حدود المسؤولية و زيادة المساءلة الإدارية لمسؤولي الأجهزة والبرامج المهتمة بمجال التنمية.

و على الرغم من أهمية هذه الأهداف الإنمائية التي جاءت بها "خطة التنمية" إلاّ أنها تعتبر غير كافية لأنها واجهتها بعض العوائث قللت من نجاحها، و من أبرز هذه العوائق نجد:

1- ضعف التنسيق والتعاون بين أجهزة وبرامج الأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية).

2- تغليب بعض الدول المتقدمة الإعتبارات السياسية و الأمنية ضمن برامج المساعدات و المعونة الفنية الموجهة لصالح الدول المتخلفة.

3- ضعف القاعدة المالية للمنظمة بسبب تأخر أو إمتناع بعض الدول الكبرى في الأمم المتحدة في دفع اشتراكاتها وحصصها المالية الصناديق والبرامج المخصصة للتنمية، مما يؤدي بإلغاء بعض المشاريع والمساعدات الموجهة لصالح التنمية في الدول المختلفة .

4- إهتمام الأمم المتحدة بعمليات حفظ السلام والأمن الدوليين وبعض الظواهر الجديدة على حساب التنمية التي أصبحت تنعكس على إستقرار السلم في العالم مثل الإرهاب الدولي و المتاجرة بالمخدرات والهجرة غير الشرعية.

5- غياب أساس تشريعي صريح ومحدد لمجال التعاون التعاون الدولي من أجل التنمية في ميثاق الأمم المتحدة، مما يترك المجال إلى التصرفات الإنشائية مثل قواعد السلوك الدولي لصالح التنمية.

6- عدم إحترام الدول الصناعية الكبرى لإلتزاماتها و تعهداتها بخصوص المساعدات المالية لصالح التنمية، وتغليبها للمصلحة الضيقة على حساب هذه الأهداف النبيلة عند التصويت في البرامج والأجهزة التابعة للمنظمة.

المبحث الثاني: دور المشاركة العالمية في تحقيق أهداف الألفية للتنمية:

بعد المحاولات المتكررة للأمم المتحدة خلال النصف الثاني للقرن الماضي لاعتماد خطة التنمية تنعكس إيجابا على مختلف مجالات الحياة الإنسانية في غالبية دول العالم، بهدف تحقيق الرفاهية لشعوبها لم توفق في مضمونها ولا في إدارتها وذلك لعدة أسباب ذكرناها سالفا، إقتنعت الأمم المتحدة بأن التصور الذي كانت تبني عليه إستراتيجياتها و خططها الإنمائية أصبح لا يتماشى مع الظروف والمستجدات التي يشهدها العالم والمتطلبات الجديدة للتنمية في ظل العولمة [17].

وبعد نتائج التقرير الذي تلقاه الأمين العام الأممي من الفريق المختص الذي كلف بدراسة وضعية التنمية في العالم و إنعكاسات تأخرها على البلدان المتخلفة، وعرضه على الجمعية العامة سنة 1994، والذي تمحور حول تكييف الواقع الذي تشهده التنمية في العالم وربطه بالتحديات التي تواجهها الألفية الجديدة، دعت الأمم المتحدة إلى إنعقاد قمة عالمية في خريف عام 2000 تمخضت عنها أهداف الألفية من أجل التنمية، ومن أبرز هذه الأهداف الهدف الثامن المتمثل في تطوير المشاركة العالمية لصالح التنمية، و لتنفيذ هذا الهدف قررت الجمعية العامة إعداد برنامج عمل مختص كلف به فريق عمل يركز جهوده حول الميادين التي يستوجب توسيع مجال الشراكة العالمية فيها بين مختلف الدول، ودعوة جميع العناصر الأخرى الفاعلة في مجال التنمية مثل

المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني العالمي للمشاركة في عملية المساعدات الإنمائية و الإعانات المالية للبلدان المحتاجة إليها.

وسنحاول فيما يلي توضيح برنامج العمل بخصوص إقامة شراكة عالمية لصالح التنمية والغايات المتصلة به من خلال عرض التقرير المقدم من طرف فريق العمل المكلف من الجمعية العامة عام 2000 لدراسة هدف الشراكة العالمية من أجل التنمية و المجالات الحيوية التي يجب أن تعمل فيها، ثم تقييم مدى تقدم العمل بهذا الهدف الرئيسي ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

المطلب الأول: إقرار برنامج عمل لتطوير المشاركة العالمية من أجل التنمية:

لقد شكلت "أجندة الألفية" للأمم المتحدة عبر بنودها الثمانية، ورقة دولية جديدة بأيدي شعوب و دول العالم النامي، و لعل توقيع معظم دول الأمم المتحدة على هذه الأجندة لدليل على عزم كل الأطراف على إعادة النظر في أولويات الإهتمامات العالمية، و تغيير التصور الذي كان سائدا في القرن الماضي و هو أن السلام العالمي هو أساس كل تنمية و تقدم للشعوب. و قد أصبحت المجموعة الدولية مع مطلع هذه الألفية تؤمن أكثر بالتضامن الدولي و المشاركة العالمية لمختلف الدول و كيانات المجتمع الدولي لتحقيق هذه الأهداف الإنمائية الجديدة التي ترتكز على الإنسان كمحور أساسي لكل تنمية[18].

و سعيا منها لتجسيد هذه الأهداف إتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار يقضي بانعقاد مؤتمر القمة للأمم المتحدة للألفية في شهر مارس 2000[19] من أجل التحضير الجيد لظروف هذه القمة العالمية بدأت المنظمة بتنظيم إجتماعات وموائد مستديرة وجلسات عامة[20] تضمنت كل الأطراف المعنية بقضايا التنمية.

وفي الفترة الممتدة من 6 إلى 8 سبتمبر 2000 إنعقد مؤتمر القمة في مدينة نيويورك بعنوان "دور الأمم المتحدة في القرن الحادي و العشرين" و تمخضت عنه الأهداف الإنمائية التي يرتكز عليها إعلان الألفية الجديدة من أجل التنمية[21].

ومن أبرز أهداف الألفية الواردة في الإعلان الهدف الثامن الذي تضمن تطوير المشاركة العالمية من أجل تحقيق التنمية، والذي أقر غايات واضحة ورزنامة دقيقة يتطلب إنجازها قبل عام 2015، و هو يحتوي على ستة غايات وهي:

الغاية 8–أ: المضي في إقامة نظام تجاري و مالي يتسم بالانفتاح و التضامن والمشاركة في تحقيق أهداف الألفية وعدم التمييز بين الدول.

الغاية 8-ب: معالجة الحاجيات الخاصة المرتبطة بالتنمية في البلدان الأقل تقدما.

الغاية 8-ت: معالجة الحاجيات الخاصة المرتبطة بالتنمية للدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة.

الغاية 8-ث: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون الدول النامية باتخاذ تدابير عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا على المدى الطويل.

الغاية 8-ج: التعاون في إطار الشراكة الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في الدول النامية والبلدان الأقل تقدما.

الغاية 8-ح: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فرص توسيع التكنولوجيات الجديدة في الدول النامية[22].

ولتسهيل عملية تنفيذ هدف المشاركة العالمية لصالح التنمية المعلن عنه في أهداف الألفية، كلفت الأمم المتحدة فريق عمل مكون من الدول والخبراء في مجال التنمية، أسندت له مهمة البحث عن الفجوات المتعلقة بمجال التضامن والتعاون الدولي لصالح التنمية، وبعد مدة من الزمن عرض هذا الفريق تقريره على الجمعية العامة تحت عنوان "الشراكة العالمية من أجل التنمية : تحويل الخطاب إلى واقع ملموس"[23]. و قد لاحظ التقرير أن برنامج عمل إقامة شراكة عالمية للتنمية لابد أن يكون مرتبطا بالأهداف الداخلية و المشاكل التي تعاني منها الدول النامية و البلدان الأقل تقدما في الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات هذه الدول ومعاملتها على أسس إقتصادية وإنسانية، و حدد هذا البرنامج المجالات التي يتطلب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التركيز عليها من أجل التعاون الدولي الإقتصادي الميداني و الفعلي لصالح التنمية.

وبعد مرور خمسة سنوات على إنطلاق أهداف الألفية، عرضت مجموعة من الخبراء المنتمين إلى فريق العمل المعين من الجمعية العامة عام 2005 حصيلة النشاطات والإنجازات التي حققت في هذا المجال، وأبرزت العراقيل التي تحد من تحقيق هدف الشراكة العالمية للتنمية بين الدول الأعضاء، والمجالات التي تم فيها إحراز التقدم والأخرى التي لم تصل إلى هدفها بخصوص المشاركة العالمية للتنمية[24]. وإعترفت هذه المجموعة في نتائج التقرير أنه من بين الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الموجهة لصالح الدول النامية و البلدان الأقل تقدما البالغ عددها 23 دولة، عمدت 16 دولة تخفيض معوناتها خلال العشرية الأولى من الألفية نتيجة المشاكل المالية المرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية التي تعاني منها[25]، مما أدى إلى إنخفاض

في المساعدات الإنمائية في الدول المختلفة إلى التقليل من إمكانية إقامة شراكة عالمية فعلية لصالح التنمية .

وما يؤكد رأي هؤلاء الخبراء الأمميين إعتراف الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة إنعقاد الدورة 65 للجمعية العامة بعجز الأمم المتحدة عن تحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية التي سطرتها المنظمة [26].

المطلب الثاني: تقييم غايات المشاركة العالمية ضمن أهداف الألفية للتنمية:

منذ إقرار هدف الشراكة العالمية لصالح التنمية سنة 2000 ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، حاولت الأمم المتحدة عن طريق أجهزتها الرئيسية والفرعية وبرامجها الموجهة للتنمية اعتماد حملات نوعية لحسيس الدول الأعضاء بأهمية المشاركة في تفعيل عملية التنمية واتخاذ التدابير الضرورية للحد من التخلف والفقر في العالم، ومعالجة مشاكل ديون الدول الفقيرة، وإتاحة بعض المزايا والإعانات لهذه الدول.

وقد حاولت الأمم المتحدة إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي في ظل اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة من أجل تقديم الاقتراحات والبحث عن الحلول التي تفترض في الدول الفقيرة المعنية بقضايا التنمية و التخلف. و قد تواجه الشراكة العالمية مسألتين تحدان من تحقيق غاياتها، فالمسألة الأولى ترتبط بعدم وجود إلتزام واضح من قبل الحكومات المانحة، و تباطئها في تنفيذ الرزنامة المحددة لأهداف الألفية بسبب الأزمات المالية التي تمر بها، مما يؤدي إلى تحقيق المنظمة لعدد أقل من الأهداف الإنمائية في عدد أقل من الدول بحلول الموعد النهائي عام 2015 [27].

والمسألة الثانية تتمثل في درجة إستجابة حكومات الدول الأعضاء في المنظمة لأهداف هذه الشراكة العالمية من أجل تنمية شعوبها، حيث يلاحظ في حالات كثيرة أن المساعدات الإنمائية والمالية التي تتلقاها هذه الدول تحول وجهتها لأغراض خاصة، وهو ما يعرف بالفساد والرشوة لبعض مسؤولي حكوماتها، مما يؤثر سلبا على توسيع نطاق المعونات و الإستفادة من المساعدات المالية التي تحتاجها شعوبها. و في الوقت الذي لم يبقى لنا إلا عامين على نهاية رزنامة الأهداف الإنمائية للألفية المقررة في 2015 شكل تزايد المخاوف العالمية حيال الأزمات الاقتصادية والمالية التي تمر بها الدول المتقدمة فرصة لإعادة التفكير في نهج الشراكة العالمية لصالح التنمية، وإعادة ترتيب سبل التعاون الدولي من أجل التنمية [28]، لأنه في حقيقة الأمر الأمم المتحدة لم تتمكن بنسبة كبيرة من تنفيذ مضمون هذا الهدف الرئيسي للألفية على أرض الواقع. و كي يتسنى لكل الدول الأعضاء في المنظمة، سواء كانت

غنية أو فقيرة، تحقيق الغايات الواردة في هدف الشراكة العالمية لصالح التنمية الذي كرسه إعلان الألفية، يجب توفر ثلاث أولويات عالمية أساسية :

1- عند وضع أهداف المشاركة العالمية لصالح التنمية يجب إرفاقها بمجموعة من التدابير والقواعد يرتكز مضمونها صراحة على المسؤولية المشتركة والتوافق بين كافة الدول.

2- يستوجب وضع آليات متابعة واضحة ومحددة في الزمن لمراحل الشراكة العالمية المقررة في إعلان الألفية لصالح التنمية و إحترام آجال تنفيذها.

3- على المؤسسات المالية الدولية و الدول المانحة العضوة فيها القيام بدور إيجابي في مسألة التمويل في تضييق الفجوة الكبيرة بالنسبة للدول المختلفة[29].

وما يؤكد عجز الأمم المتحدة عن تحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية التي سطرتها المنظمة خلال عشرية ونصف، هو إعتراف الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" أمام الجمعية العامة بمناسبة إنعقاد الدورة الخامسة والستون للمنظمة بعجز الهياكل والآليات التي جندت من قبل المنظمة لتنفيذ ومتابعة أهداف الألفية [30]، مما دفع به إلى إقتراح عدة تعديلات قدمها في شكل توصيات للجمعية العامة التي وافقت عليها.

الخاتمة:

حاولت الأمم المتحدة منذ العشرية الأخيرة للقرن الماضي العمل على تحقيق معادلة صعبة ومتعددة الخلفيات وهي " التنمية شرط أساس لدوام السلام، والسلام قاعدة جوهرية للنهوض بالتنمية " مما جعلها تحاول التوفيق بينهما على أساس أنهما يكملان بعضهما البعض.

غير أنه مع مطلع الألفية الجديدة حوّلت هذه المنظمة بوصلتها نحو مجالات ترتبط أكثر بالسلم والأمن الدوليين مثل الحد من التسلح، وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب الدولي، وابتعدت مقابل ذلك عن أهداف التنمية الدولية، وما يؤكد ذلك هو إغفال المنظمة عن تحقيق الأهداف المسطرة في خطة التنمية في نهاية القرن الماضي، وفشلها بخصوص إقامة شراكة عالمية في تحقيق التحدي الذي أعلنته أجندة الألفية من أجل التنمية قبل انقضاء أجلها عام 2015.

ويستنتج أن عجز الأمم المتحدة عن تحقيق الأهداف التي سطرتها في مختلف الاستراتيجيات والخطط و الإعلانات الإنمائية المتعاقبة منذ بداية الستينات للقرن الماضي إلى حد الآن سببه التصور الخاطئ الذي يسود في معظم الدول المتقدمة المانحة للمساعدات المالية للدول المتخلفة، وهو "المساعدات المشروطة بالتبعية و السيطرة".

و بما أن الأمم المتحدة الفضاء الوحيد الذي يضم مجال التعاون الدولي بمفهومه الشامل، أصبح لزاما عليها أن تبادر بتغيير الذهنيات لمسؤولي و مديري الأجهزة و البرامج و الخطط الأممية الموجهة للتنمية في الدول النامية و البلدان الأقل تقدما، و من جهة أخرى هي المطالبة بإدخال إصلاحات عميقة على منظومتها للتنمية، و إلزام المجموعة الدولية على تحمل مسؤولياتها التضامنية و العمل على بناء شراكة عالمية فعلية لصالح التنمية دون إعتبارات مصلحية ضيقة للدول الأعضاء. وهذه الغايات النبيلة ربما سوف تدرجها المنظمة في أهدافها المستقبلية و إستراتيجياتها المخصصة لمجال التعاون الدولي لصالح التنمية بعد نهاية برنامج الألفية الجديدة من أجل التنمية عام 2015.

الهوامش:

1- Parangon (Most) défaire le développement, refaire le monde, collectif, la ligne d'horizon, Lyon,2002,p.74.

2- لويس إيمري و آخرون، سباق مع الزمن- أفكار الأمم المتحدة في مواجهة التحديات العالمية، الطبعة الأولى، ترجمة و نشر مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة،2003، ص.34.

3- أنظر بخصوص هذا التطور لدور الأمم المتحدة في تفعيل عملية التنمية الدولية تقرير مركز الجنوب المقدم إلى الجمعية العامة، بعنوان ظاهرة تغليب الأمم المتحدة للأهداف السياسية على الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية، وثائق الأمم المتحدة، نيويورك، 1997.

4- الدليل على ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة لم يمنح لا في ديباجته و لا في صلبه حيزا كبيرا وواضحا لمجال التعاون الدولي الإقتصادي و الإجتماعي، و ذلك إنطلاقا من تصور كان آنذاك و لا يزال إلى حد اليوم سائد في محيط العلاقات الدولية، و هو السلام يعني التنمية، و أن العنصر الأول هو عامل أساسي لتحقيق العنصر الثاني .

5- د/ حسن نافعة، الأمن الجماعي للأمم المتحدة بين الواقع و الأسطورة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 1994، ص..29

6- عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الإقتصادية، عالم الكتاب، القاهرة، 1989، ص..16

7- كاظم حبيب، الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث و اتجاهات التغيير المنشود فيها، المستقبل العربي، العدد 146، أفريل 1994، ص.35.

8- Plan de développement des Nation Unies, Doc.AG.A148/935 du 06 Mai1994.

9- بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة في مواجهة التحديات الجديدة، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 1995، ص..40

10- أنظر القرار الصادر عن الجمعية العامة رقم 949 /665/ في شهر نوفمبر .1994

11- إستند الأمين العالم للأمم المتحدة في تقريره على توصيات فريق العمل للمجلس الإقتصادي الإجتماعي للأمم المتحدة في دورته لعام 1994.

12- Travaux de la 49 session de l'assemblée générale les Nations Unies, Doc.NU.A/49/50/REV/E/1994 du 27 juin 1994.

13- بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة في مواجهة التحديات الجديدة، مرجع سابق، ص.69 و مايليها.

14- Rapport du secrétaire général des Nations Unies, Doc.AG. A/48/935 du 6 mai 1994.

15- أنظر المرفق الأول للبيان أ/254/50-95/501/5 الصادر في شهر جوان 1995.

16- Plan de développement des Nations Unies, op,cit.

17- جورج قرم، التنمية المفقودة، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، لبنان 1995، ص.14 وما يليها.

18- Beatrice pouligns, op.cit,p.52.

19- أنظر فيما يتعلق بهدف الشراكة العالمية من أجل التنمية مرجع " كوفي عنان " الأمين العام الأممي، أجندة تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة للأمم المتحدة النص الأصلي لقمة دوربان، مجلة معلومات دولية، العدد 58، مركز المعلومات القومي، السنة السادسة، دمشق، أكتوبر .2000

20- قرار الجمعية العامة رقم 54/261 في 10 ماي .2000

21- قرار الجمعية العامة رقم 54/254 في 05 مارس .2000

22- يتألف إعلان الألفية من ثمانية أهداف و 21 غاية و 60 مؤشر لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الألفية.

23- Déclaration du millénaire pour le développement adopter par l'AG des Nations Unies. Résol. A/55/2. Septembre 2000.

24- Rapport du SG des Nations Unies sur l'état d'avancement des objectifs du millénaire pour le développement Doc.NU/New-York, juin2010.

25- Rapport du SG des NU sur l'état d'avancement des objectifs du millénaire, op .cit.

26- برنامج العمل من أجل التنمية المستديمة المقدم في شكل توصيات خلال إنعقاد الدورة الثانية والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة.

27- Rapport des Nations Unies «OMD» : أطلع عليه بتاريخ 2013/09/13 http://www.un.org/arabic/millennuimgoals

28- المؤسسات المانحة، التمويل و الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، منشورات المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، الموجز رقم 9، واشنطن، 2004.

29- http: //go.Worldbank.org/2NQ7412m40. أطلع عليه في 2013/08/23

30- Rapport du SG des Nation Unies l'état d'avancement des objectifs du millénaire pour le développement